

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١

بتعديل دائرة اختصاص محكمة بنها والقاهرة الابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تفصل من دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية عزبة أحمد سليم وتضم إلى دائرة محكمة القاهرة الابتدائية .

مادة ٢ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة بنها الابتدائية والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية تمحل بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة بنها الابتدائية بللسة عدده وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١

بتعديل دوائر اختصاص محاكم دمياط والمنصورة والزقازيق وطنطا وشبين الكوم وبنها والجزيرة الابتدائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تفصل قرية بساط كريم الدين من دائرة اختصاص محكمة دمياط الابتدائية وعزبة مجد رفعت من دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية وجزيرة الحاجي من دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية وتضم هذه المناطق إلى دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية .

مادة ٢ - تفصل قرية منشاة يوسف منصور من دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .

مادة ٣ - تفصل من دائرة اختصاص محكمة شبين الكوم الابتدائية قرى كفرالجزار وبطا وكفر بطا ودملو وورورة وكفر أبو زكري وبقيعة وميت الحوفيين وعزبة الجبالي وعزبة الأهالي ودار الكتب ونجع المشاركة ، وتفصل من دائرة اختصاص محكمة الجزيرة الابتدائية قرية منشية القناطر ، وتضم هذه القرى إلى دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية .

مادة ٤ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام المحاكم التي فصلت منها هذه القرى والتي أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى المواد السابقة ، تمحل بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحاكم بأوامر تصدرها المحاكم التي فصلت منها هذه النواحي من تلقاء نفسها بللسات عدده وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة ، وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١

بتعديل دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية ودمهور الابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تفصل محكمة رشيد الجزئية من دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية وتلحق بدائرة اختصاص محكمة دمهور الابتدائية .

مادة ٢ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ، والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة دمهور الابتدائية تمحل بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة الاسكندرية الابتدائية بللسة عدده وبغير مصاريف ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر